Tikrit University | College of Arts
Journal of Al-Frahedis Arts
ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)
Vol (12) | Issue (41) | Part I | Year (2020) | Pages (499-522)

ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)
Journal of Al-Frahedis Arts
Available Online: http://www.jaa.tu.edu.iq

Tikrit University
J.F.A
Journal of Al-Frahedis Arts
College of Arts

Asst.Lecturer. Hussein Khalil Ibrahim
E-Mail: hus.kh88@gmail.com
Mobile: 07700067754

Center for Strategic Studies
University of Anbar
Al-Anbar / Al-Ramadi
Iraq

***Keywords*:**
- Education
- Role
- Social Control

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received: 21/01/2020
Accepted: 04/02/2020
Available Online: 08/03/2020

The Educational Institution and its Role in Social Control: Socio Anthropological Vision of Iraqi Society

A B S T R A C T

Each social institution has its own importance in the process of socialization and cooperates and supports each other to support social construction. The family plays an important role in raising the individual and shaping his behavior, values and interests through the cultivation of values and behavioral patterns in the children. The school follows up on what the family started to do a deliberate educational function in order to prepare a conscious and educated generation capable of building and giving, and in the process of integrating students and their compatibility with the prevailing system of society through the various educational activities that achieve the student to satisfy the psychological, emotional, scientific and spiritual needs.

Most of the educational institutions in the Iraqi society in the current stage have been subjected to tremendous vibrations and repercussions that led to a significant decline in educational performance, which reflected negatively on the social and family reality, which led to a clear imbalance in the value system in the community, which requires clear remedies and the joint efforts All specialists and stakeholders to reform this system to serve the community and the educational institution in all its branches.

This research aims to identify the reasons for the failure of the educational institution in the performance of its tasks, especially after 2003 and the changes that took place in Iraqi society, and to identify the role of the educational institution in the fight against the culture of corruption and the mechanisms used to do so. The research relied on the descriptive analytical method which focuses on the social phenomenon and study it in all its aspects to study the scientific accurate to reach the important and basic results serve science.

© 2020 J.F.A, College of Arts | Tikrit University

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College of A

* *Corresponding Author:* *Asst.Lecturer. Hussein Khalil Ibrahim | Center for Strategic Studies / University of Anbar | Al-Anbar - Al-Ramadi / Iraq | E-Mail: hus.kh88@gmail.com / Mobile: 07700067754*

المؤسسة التربوية ودورها في الضبط الاجتماعي رؤية سوسيوانثروبولوجيه للمجتمع العراقي

م.م. حسين خليل إبراهيم
البريد الكتروني: hus.kh88@gmail.com
رقم الجوال: 07700067754

مركز الدراسات الاستراتيجية
جامعة الأنبار
الأنبار / الرمادي
العراق

الكلمات المفتاحية:
- التربية
- الدور
- الضبط الاجتماعي

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: 21/01/2020
القبول: 04/02/2020
التوفر على الانترنت: 08/03/2020

الملخص

إنّ لكل مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية أهميتها الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية وتتعاون وتتساند فيما بينها من أجل دعم البناء الاجتماعي وتؤدي الاسرة دوراً مهماً في تنشئة الفرد وتشكيل سلوكه وقيمه واهتماماته من خلال ما تزرعهُ في نفوس ابنائها من قيم وانماط سلوكية. وتتابع المدرسة ما بدأت به الاسرة لتقوم بوظيفة تربوية تعليمية مقصودة من اجل اعداد جيل واع متعلم قادر على البناء والعطاء وتقوم في عملية اندماج الطلاب وتوافقهم مع نظام مجتمعهم السائد عن طريق الانشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطالب اشباع حاجاته النفسية والعاطفية والعلمية والروحية.

وقد تعرضت معظم المؤسسات التربوية في المجتمع العراقي في المرحلة الحالية الى اهتزازات وارتدادات كبيرة ادت بها الى تراجع كبير في الاداء التربوي الامر الذي انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي والاسري، مما ادى الى اختلال واضح في المنظومة القيمية في المجتمع الامر الذي يتطلب معالجات واضحة وتظافر الجهود العامة لكل المختصين وذوي العلاقة لإصلاح هذه المنظومة خدمة للمجتمع وللمؤسسة التربوية بكل فروعها.

ويهدف هذا البحث الى التعرف على اسباب فشل المؤسسة التربوية في اداء مهامها ولا سيما بعد عام 2003 والتغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي، والتعرف على دور المؤسسة التربوية في مكافحة ثقافة الفساد والاليات المتبعة في ذلك. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يفسر موضوع البحث بكل جوانبه، من اجل الحصول على المعلومات اللازمة، بغية الوصول الى نتائج علمية دقيقة تخدم البحث العلمي.

©J.F.A 2020, كلية الآداب | جامعة تكريت

جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / جامعة

مقدمة

إن موضوع المؤسسة التربوية وعلاقتها بالضبط الاجتماعي تحتاج الى جهود كبيرة للوقوف على حيثياتها نظرياً وميدانياً بغيةً السيطرة على هكذا مواضيع حساسة ذات عمق وبعد اجتماعي ترتبط بالأسرة والمدرسة وكل ما لهُ علاقة بالتنشئة الاجتماعية، فانهُ يؤدي الى مجموعة من الاجراءات العلمية يمكن أن تسهم بشكل أو بآخر في مدى تأثيرها في عمليات الضبط الاجتماعي وانعكاساتها على افراد المجتمع. وأن كل ما يصيب هذه المؤسسة خلل في اداءها التربوي ينعكس سلباً على مستوى الضبط الاجتماعي، فالمعادلة الاجتماعية بأنه كلما تضعف القيم يتراجع أو يقل الضبط وهذا يدل على أهمية الموضوع في خلق التوازن والاستقرار الاجتماعي.

وبهذا فأن هذا البحث قسم على محاور عدة اولهما: تضمن الاطار العام للبحث وثانيهما: عرض مفاهيم البحث إما المحور الثالث: أهتم بعرض المؤسسة التربوية في الادبيات الاجتماعية، إما المحور الرابع: فأختص بالمهام التي تعمل بها المؤسسة التربوية، إما المحور الخامس: فركز على أسباب ضعف المؤسسة التربوية في اداء مهامها التربوية، والمحور السادس: فتناول أهم المخاطر التي تعتمدها المؤسسة التربوية التعليمية، والمحور السابع: فناقش آثار ونتائج فشل المدرسة في اداء مهامها التربوية، إما المحور الثامن فبين مصادر الضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية، إما المحور التاسع: فقد أوضح دور المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد والاليات المتبعة في ذلك، إما المحور العاشر والاخير فقد حلل الرؤية السوسيوانثروبولوجية للمؤسسة التربوية ودورها في عملية الضبط الاجتماعي.

أولاً: الإطار العام للبحث:

1- مشكلة البحث:

تعدُ المؤسسة التربوية أهم الضوابط الاجتماعية التي اعتمدتها المجتمعات البشرية على مدى التاريخ، وهي تمثل قوة اجتماعية فاعلة في حياة الافراد والجماعات والمؤسسات ويكتسبها الفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية، لذلك هي من العمليات الاساسية في حياة الانسان، لان مقومات شخصية الفرد تتبلور من خلالها ولها اهمية كبيرة اذ انها تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز الى شخصية قادرة على التفاعل في المحيط الاجتماعي.

وإنّ المؤسسة التربوية لها أهميتها الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية وتتعاون وتتساند فيما بينها من أجل دعم البناء الاجتماعي، وتؤدي الاسرة دوراً مهما في تنشئة الفرد وتشكيل سلوكه وقيمه واهتماماته من خلال ما تزرعه في نفوس ابنائها من قيم وانماط سلوكية. وتتابع المدرسة ما بدأت به الاسرة لتقوم بوظيفة تربوية تعليمية مقصودة من اجل اعداد جيل واع متعلم قادر على البناء والعطاء وتقوم في عملية اندماج الطلاب وتوافقهم مع نظام مجتمعهم السائد عن طريق الانشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطالب اشباع حاجاته النفسية والعاطفية والعلمية والروحية. لذلك فان الدور الحديث للمدرسة في المجتمعات المعاصرة يركز بشكل رئيسي على الجانب التربوي حيث لم يقتصر دور المدرسة لمؤسسة رسمية على توفير الثقافة والمعرفة فقط بل اصبح دورها

التربوي مميزاً من حيث تعزيز القيم التي تتمثل في تربية الفرد على احترام الانظمة وبث روح المسؤولية والانتماء لديهم مما يسهم في ضبط المجتمع.

وقد تعرضت معظم المؤسسات التربوية في المجتمع العراقي في المرحلة الحالية الى اهتزازات وارتدادات كبيرة ادت بها تراجع كبير في الاداء التربوي، الامر الذي انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي والاسري مما ادى الى اختلال واضح في المنظومة القيمية في المجتمع. الامر الذي يتطلب معالجات واضحة وتظافر الجهود العامة لكل المختصين وذوي العلاقة لإصلاح هذه المنظومة خدمة للمجتمع وللمؤسسة التربوية بكل فروعها. وعليه فأن مشكلة البحث تثير بعض التساؤلات المهمة منها:

1. ما المهام التي تعمل بها المؤسسة التربوية بعدها وسيلة للضبط الاجتماعي؟
2. ما السلوكيات التي ينحرف من خلالها بعض أفراد المجتمع؟
3. ما الرؤى السوسيوانثروبولوجية للمؤسسة التربوية ودورها في الضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي؟

2- اهمية البحث: لكل دراسة أو بحث له أهميته من الناحية العلمية، فتتمحور أهمية هذا البحث في جانبين اولهما: الجانب النظري الذي يحاول تفسير الكتابات والرؤى الاجتماعية التي تناولت المؤسسة التربوية ودورها في الضبط الاجتماعي وثانيهما: بيان الروية السوسيوانثروبولوجية للمؤسسة التربوية في المجتمع العراقي.

3- اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مفهوم التربية والمفاهيم المرتبطة بها في الادبيات السوسيولوجية.
2. التعرف على اسباب فشل المؤسسة التربوية في اداء مهامها ولا سيما بعد عام 2003 والتغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي.
3. بيان أهم المخاطر التي تعتمدها المؤسسة التربوية (التعليمية).
4. الكشف عن آثار ونتائج فشل المدرسة في اداء مهامها التربوية والتعليمية.
5. التعرف على دور المؤسسة التربوية في مكافحة ثقافة الفساد والاليات المتبعة في ذلك.

4- منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الظاهرة الاجتماعية ودراستها بكل جوانبها دراسة علمية دقيقة للوصول الى نتائج مهمة واساسية تخدم البحث العلمي والوقوف على الابعاد الاجتماعية التي عن طريقها يمكن معرفة الاسباب التي تؤدي الى فهم طبيعة موضوع البحث.

ثانياً: مفاهيم البحث:

1- التربية Education:

في الفصل السادس عشر من كتاب كدنز عن علم الاجتماع والذي وردت مادته تحت عنوان التربية والتعليم نجد ان معظم المعلومات التي وردت فيه تتعلق بالتعليم المدرسي. ثم بتقنيات التعليم ونظرياته والجامعات الالكترونية [1]. وهذا يعني انه هناك رؤية تطابق بين التربية والتعليم

المدرسي غير ان للتربية إطار اوسع يمكن ان يكون التعليم المدرسي أحد اهم عناصرها. يرى بعض الباحثين ان التربية في معظم المجتمعات دوران اساسيان: اولها نقل المعرفة من جيل لأخر وثانيهما تزويد الناس بالمهارات التي تمكنهم من التحليل والتشخيص ثم التأمل [2].

وهذا يعني ان مفهوم التربية يقارب مفهوم التطبيع او التنشئة الاجتماعية Socialization. ففي معظم المجتمعات نجد ان المعرفة التي تتناولها التربية تتضمن تعلم الانسان القيمة المقبولة بشكل عام كما يتضمن ذلك القواعد الاخلاقية خاصة بالنسبة للأطفال. ان هذه المعرفة هي جزء متكامل في المنظومة التربوية وبناءً على ذلك عرفت التربية بانها: عملية تعلم تستهدف تزويد الناس بالمعرفة والمهارات [3].

2- المؤسسة التربوية:

هي مجموعة القواعد والاسس والانظمة التربوية وفلسفة التربية ومناهجها في بلد من البلدان ويلحق بذلك البناء التنظيمي لهيكل المديريات الفرعية والمدارس والمعاهد والجامعات والوزارات ذات العلاقة بالمهمة التربوية [4].

3- الدور:

في علم الاجتماع فنعني به السلوك المتوقع من شاغل او لاعب المركز الاجتماعي، والمركز الاجتماعي هو العلاقة او الاشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي [5] فعندما يشغل الناس مواقع اجتماعية يكون سلوكهم محددا بشكل اساس من قبل ماذا يتم توقعه من هذه المواقع أكثر من توقعات صادرة عن صفات الفرد الشخصية والذاتية.

ويعرفه آخر بانه: (نمط منظم من المعايير فيما يختصر سلوك الفرد الذي يقوم بوظيفة معينة في الجماعة، كما يعرفه بانه الجانب الديناميكي لمركز الفرد او وضعه او مكانته في الجماعة. كما يعرفه تالكوت بارسنز: (هو ذلك الجزء المنظم لتوجيه الفاعل الذي يحدد مشاركته في عملية التفاعل، وتنظمه مجموعة من المعايير والقيم والاتجاهات التي يفرضها المجتمع، اي ان سلوك الشخص في موقف التفاعل يتأثر بالدور الذي يؤديه في النسق) [6]. ويعرفه الانثروبولوجي غي روشيه الدور: (بانه مجموعة من القواعد والمعايير التي يخضع لها سلوك الافراد الذين يحتلون موقعا او وظيفة خاصة في جمع من الناس) [7].

4- التنشئة الاجتماعية:

توصف التنشئة الاجتماعية بانها عملية Process يتم بها انتقال الثقافة Culture من جيل الى اخر، او الطريقة التي يتم بها اعداد الافراد منذ طفولتهم ليعيشوا في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الاباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات، الخ [8]. ومن وجهة نظر الاجتماعيين تحدد التنشئة على انها عملية نمو يتحول خلالها الانسان من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته لا يهدف في حياته الا اشباع حاجاته الفيسيولوجية، الى انسان ناضج يدرك معنى المسؤولية وكيف يتحملها ويعرف معنى الفردية

والاستقلال ويستطيع ان يضبط انفعالاته ويتحكم في اشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية Social Norm، ويدرك قيم المجتمع ويلتزم بها ويستطيع ان يكون العلاقات السليمة مع غيره [9].

وتعرف المدرسة البنائية الوظيفة التنشئة الاجتماعية على انها: (عملية تخص كل نوع او جنس بأدوار محدودة يختلف كل منها عن الاخر يلتزمون بها في المستقبل كما ينظر الى هذه العملية على انها احد جوانب النسق الاجتماعي Social System حيث تتفاعل مع باقي عناصر النسق الذي يساعد على المحافظة على البناء الاجتماعي Social Structure وتوازنه وهي عملية مرتبطة بعملية التعلم اي تعلم الفرد لأنماط وقيم وعادات وافكار الثقافة كما تتضمن تعلم الرموز التي تمد الفرد بوسائل الاتصال ومن خلالها يتبنى الطفل اتجاهات والديه ومواقفهما [10].

5- الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط الاجتماعي بانه العمليات او الاجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، او جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الافراد والتأكد من انهم يتصرفون وفق المعايير والقيم او النظم التي رسمت لهم [11]. وتتضمن فكرة الضبط الاجتماعي التحكم ووضع القيود والتسلط والاخضاع او التنظيم بوجه عام، كما يتضمن من ناحية اخرى فعل التوجيه والارشاد وخلق التواؤم على التماسك الاجتماعي بحيث يمكن القول بان كل ما يساعد على امتثال الناس لقواعد وانماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل ضمن موضوع الضبط الاجتماعي [12]، ويتناول حقل الضبط الاجتماعي النظم والمؤسسات الاجتماعية والحضارية والنفسية الهادفة لتحقيق حد ادنى من تكامل البناء الاجتماعي واستقرار العلاقات الاجتماعية وانسجامها وانسياب الحياة الاجتماعية انسيابا يسمح باستمرار الحضارة والمجتمع ويستند الضبط على جوانب متعددة ابرزها الجانب السياسي والقانوني والروحي وهي كلها ترتبط بقيم المجتمع ومعاييره التي تشكل ارضية لها وتحدد علاقاتها بعضها ببعض لتؤلف تركيباً متكاملاً منسجماً للبناء الحضاري والاجتماعي الاوسع [13] والضبط الاجتماعي يعتبر العنصر الاساس الذي لا غنى عنه للحياة الاجتماعية حيث يؤدي الى خلق اشكال سوية وطيبة من النظام داخل المجتمع تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتؤدي الى تماسك الافراد وترابطهم داخل البيئة الاجتماعية [14].

ثالثاً: المؤسسة التربوية في الادبيات السوسيو انثروبولوجية:

لا شك ان التربية احدى الانشطة الاساسية في جميع المجتمعات .اذ تعتمد على استمرارية الخبرة البشرية وتناقلها بين الاجيال البشرية المتعاقبة، لذا جاء تعريف عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوكايم للتربية في مؤلفه التربية وعلم الاجتماع Education and Sociology عام 1922 حيث يشير الى ان التربية هي التأثير الذي تمارسه الاجيال الاكبر سنا على تلك الاجيال التي لم تؤهل بعد للحياة الاجتماعية، وانها تستهدف ايقاظ القدرات الفيزيقية والعقلية والاخلاقية في الطفل وتنميها في ضوء متطلبات المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها [15].

وهذا المفهوم الاجتماعي للتربية يؤكد انها لا تنحصر فقط في المدرسة او الاسرة، بل أن التربية تمتد الى المؤسسات الاجتماعية والتربوية الاخرى مثل اماكن العبادة والعمل والمؤسسات

الترويحية، فالتربية اذن عملية اجتماعية Social Process تعمل على تكيف سلوك الافراد ومواقفهم لتساير القوالب والانماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة [16].

وفي الوقت الذي نجد فيه ان دوركايم يرى التربية اداة المجتمع في تحقيق الوفاق الاجتماعي S. Consensus من خلال التنشئة الاجتماعية للأطفال على انماط السلوك المقبولة من لدن الجماعة التي ينسبون اليها. ونجد ان ماكس فيبر في كتابه الموسوم مقالات في علم الاجتماع. يرى ان التربية اداة من ادوات السيطرة الاجتماعية التي يملكها المجتمع وبهذا يمكن مقارنتها حتى بأدوات القسر المباشر التي توجد في اجهزة اي مجتمع والاختلاف بين التربية وبين هذه الادوات هو ان التربية تستعمل لكبت الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعيا ومنع وقوعها. في حين ان اجهزة القسر الاخرى تتولى قمع تلك الظواهر بعد استفحالها [17]. اما كارل مانهايم يستبعد ان تكون التربية اداة للهيمنة داخل المجتمع وانما يقف عند حدود جعلها اداة لتجنب الفرد نتائج الارتطام بالوضع الاجتماعي القائم قد يذهب الفرد ضحية اصطدامه غير المتكافئ به، لذا فان التربية تسعى او ينبغي ان تسعى الى مساعدة الفرد على اكتشاف السبل الملائمة للانسجام مع ذلك الوضع القائم ضمنا.

فالعالم مانهايم يريد ان يقول بإمكانية التعاشر بين ذات الفرد وذات الجماعة من خلال تهيئة الفرد لفهم ما هو سائد في جماعته واحترامه من غير وجود الالتزام به التزاما قهريا او سلفيا [18]، بالإضافة الى الآراء الثلاثة السابقة حول التربية هناك رأي للعالم هيروسكوفتس حيث يفهم التربية على انها دمج ثقافي والذي يعني به جوانب عملية التعليم التي تميز الانسان عن المخلوقات الاخرى بوسائط يستطيع بها – ابتداء او عبر حياته كلها– ان يكتسب الكفاية الاجتماعية Social Efficiency في ثقافته. تلك الجوانب يمكن ان تسمى بالدمج الثقافي وهو – من حيث الجوهر– عملية تكيف واعية او غير واعية تمارس ضمن حدود معترف بها من مجموعة التقاليد [19]، ووفقاً لما يراه هيروسكوفتس فان عملية الدمج الثقافي عملية معقدة ومستمرة مدى الحياة ولكنها تختلف مع اختلاف مراحل دورات الحياة. فهي تقع بشكل اعتباطي ومفروض قسرا في الطفولة غير انه مع نمو الانسان ونضجه وبلوغه الرشد فانه يبدا يتعلم كيف يقبل او يرفض – بشكل واع – قيم جماعته ونظام افضلياته. ونشير الى راي علماء النفس الاجتماعي المعنيين بنمو الطفل الذي يرون في التربية عملية تطبيع اجتماعي ترمز الى تلك العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد كيف يتكيف مع جماعته عن طريق اكتساب السلوك الاجتماعي الذي ترضى عنه تلك الجماعة فهؤلاء يرون ان عملية التطبيع الاجتماعي هي من حيث الجوهر عملية تعلم [20].

أما من وجهة نظر الفرويديه فان التطبيع الاجتماعي يعني تلك العملية التي بواسطتها يقوم الطفل باحتواء انماط ابوية Parental Norms السلوكية ويكتسب بها ذاتا Supevego معتقدا وذلك يحدث خلال طريقتين هما [21].

***طريق الاليات العقوبة:** تكون مبنية على التقوية والاصغاء اللذين يبنيان على الثواب والعقاب.

***طريق التقليد والاقتران:** المبني على اساس التقدير والحب.

وعلى الرغم ما بين الآراء السابقة من مظاهر الاختلاف في النظر الى التربية فان هناك بعض نقاط الالتقاء تجمع بينها واهمها ذلك الحرص الشديد عند الجماعة البشرية على توجيه مسيرة اجيالها القادمة الوجهة التي ارتضت والتزمت والتأكد من سلامة تلك المسيرة وسواء كانت المهمات متطورة ام متخلفة او دينية ام علمانية ثورية او غير ثورية فأنها تجاهد من اجل شيء واحد من حيث الجوهر هو تخليد ذاتها واستمراريتها.

ومن نقاط الالتقاء بين تلك الآراء ايضا حرص الجماعة على تجنب افرادها الجدد نتائج الارتطام المدمر بالأوضاع الاجتماعية القائمة سواء كان المجتمع يستعمل التربية استعمالا قهريا او توفيقيا او انسجاميا وسواء كانت الغاية العليا من التربية هي الدمج الثقافي او التطبيع الاجتماعي. فان كل هذه الروافد تصب في نهر الحماية للفرد الجديد.

وبناءً على ما سبق فان التربية عملية اجتماعية وجدت مع وجود الانسانية واكدت عليها المجتمعات كافة. وهي مرادفة لعملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الاسرة التي تكون مسؤولة عن التعليم والتوجيه في السنوات الاولى من حياة الطفل، ثم تأتي بعدها المدرسة والمؤسسات الاخرى في ايصال المعلومات والمهارات والمعارف والقيم ليكونوا اعضاء نافعين في المجتمع.

رابعاً: المهام التي تعمل بها المؤسسة التربوية في المجتمع:

والسؤال الذي يطرح نفسهُ هنا كيف تعمل المؤسسة التربوية بعدها وسيلة للضبط الاجتماعي؟

تمثل المؤسسة التربوية احدى المؤسسات الاساسية في المجتمع وتشكل سلطة ضابطة وتتمثل صفتها الضبطية في اخذها بسنن وقواعد وقيم معينة ارتضاها المجتمع ووظيفتها في هذه الناحية ليست وليدة افكار فلسفية او تأملات نظرية بقدر ماهي انعكاس تنظيمي لمقتضيات الراي الجماعي.

وقد اجريت دراسات حول مهام المؤسسة التربوية ودورها في عملية الضبط الاجتماعي وتتمثل مهامها على النحو الاتي:

1. تتمثل الوظيفة الاساسية للمؤسسة التربوية في توصيل المعارف والمهارات الى الاشخاص، وتدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة وتطوير عادات التعليم وتنظيم هذه الحقيقة من اطوار الحياة الطبيعية للإنسان سواء في ماضيه او حاضره او في المجتمعات المعاصرة والمتقدمة على حد سواء [22].

الا ان الملاحظ ان التغيرات الاجتماعية السريعة التي شهدها المجتمع المعاصر تطلبت الحاجة المتزايدة الى اختصاصيين ذوي خبرات عالية لتزويد الاجيال المتزايدة من التلاميذ بقدر كاف من المعلومات والمهارات التي تفوق الى حد بعيد التدريب المهني، ونظرا لطبيعة وكم المعلومات المعقدة والمتغيرة التي اصبحت ضرورة ملحة للاحتياجات الانسانية أصبح من الصعب ان يتداولها الاباء مع الابناء. ومن الطبيعي ان يصبح لها من الاختصاصيين في المؤسسات التربوية من يقوم بتزويد التلاميذ بالمعارف المتطورة وهكذا فان اهم دور للمؤسسة التربوية الحديثة

يتمثل في اعطاء الفرد ادوات لكي يعمل بها، اي طرق يفكر بواسطتها واهم هدف لها هو ان تضع الفرد في وضع يتسم بالثقة وبالضبط العقلاني الذاتي [23].

هناك مبدا بسيط يقول: بان كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم، وان كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط والمدرسة بوصفها مؤسسة تربوية رسمية يقع على عاتقها ضبط التلاميذ والعمل على تكيفهم لقواعد السلوك لأساليب التنظيم واهدافه. وتقبل الجزاءات وهي في نفس الوقت توجه انشطتهم نحو مجالات نافعة وفق برامج منتظمة.

ومن المسلم به أن ضبط السلوك الاجتماعي للفرد يعد امراً ضرورياً للضبط في مجتمع منظم يستلزم معياراً للسلوك. ولو أن لكل فرد ان يفعل ما يروقه لكانت النهاية هي الفوضى. ومن هنا ينبغي ان يتعلم الجيل الصاعد الايمان بالمعايير السلوكية التي يقرها المجتمع وكل تلميذ في حاجة الى إدراك ضرورة وجود القانون والنظام بالرغم من صراعه الشخصي والمدرسة هي المكان الذي يتعلم فيه التلميذ النظام والقانون.

2. تساعد المؤسسة التربوية على تنظيم السلوك بتلقين الفرد توقعات المجتمع السلوكية وغرس قيمة وترسيخها في نفسيته مثل قيم الصدق والشرف والامانة والصراحة والتعاون والايثار والاخلاص في الواجب واهمية السلطة والقانون والابتعاد عما هو محرم او ممنوع قانونيا او عرف. وكذلك التأكيد على قيم الوطنية والمواطنة وحب الوطن والدفاع عنه وعن مقدساته وتعليمه قواعد المجتمع ومعاييره والآداب العامة واسس التفاعل الاجتماعي السليم [24].

3. تنهض المؤسسة التربوية بوظيفة ضبطية هامه عندما تعلم الافراد اسس الدين وتدربهم على العبادات الدينية وترسخ فيهم المثل الانسانية الاجتماعية المستمدة من الدين. وتنشر العادات والمعايير الثقافية والاجتماعية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية وهذه المعايير تتفق مع المكان الطبيعي الذي تتم فيه التربية الاخلاقية هو مؤسسة التربية – المدرسة – وليس الاسرة فالمدارس العامة بحكم وضعها هي الاداة المنتظمة للتربية. وعلى عكس ما شاع كثيراً من ان الاسرة هي التي ينبغي ان تضطلع وحدها بعبى التربية الخلقية فيمكن القول: ان ما تقوم به المدرسة من التكوين الخلقي للطفل يكون على غاية كبيرة من الاهمية فان جزء كبيرا من الثقافة الاخلاقية لا يمكن تلقينه في اي مكان اخر [25].

4. تعمل المؤسسة التربوية على بناء الشخصية القويمة للفرد وتحصينها ضد الانحراف وتبصرها بمضارة وانواع السلوك المنحرف مثل التسيب والسرقة والادمان ومعاشرة رفاق السوء. وتحصين الفرد ضد الغزو الثقافي الوافد بأوجهه السلبية وتقريب الشخصية عن واقعها الثقافي والحضاري بأنواع من الافكار والادبيات والموضات في المظهر والسلوك وتناول الخمور والمخدرات وتنظيم العصابات وتحدي العرف والقانون وكذلك تعمل المؤسسة التربوية الوقوف ضد الاشاعات التي تهدف الى النيل من المجتمع وتحطيم بنائه [26].

5. تشارك المؤسسة التربوية المعاصرة في اعداد نموذج جديد للإنسان قادر على تحمل المسؤوليات التي فرضتها عليه اساليب التنظيم الاجتماعي الجديدة والتكنلوجيا المتغيرة والمهارات المتجددة [27]. بمعنى ان المؤسسة التربوية تشارك في عملية تكيف الافراد ومرونتهم ونشاطهم وفقا لما يتطلبهُ التغير الاجتماعي من مستحدثات ضرورية.

أنّ عدم قدرة المؤسسة التربوية على تحقيق مثل هذه الاهداف يعني استهانة الافراد بكل قيمها وقواعدها التي اختصتها لسير العملية التربوية. وهذا يشكل اولى بوادر الكسر الاجتماعي للقواعد، يتبعه كسر لهذه القواعد في إطار المجتمع الاكبر. ما يشكل خطراً كبيراً على الضبط والامن الاجتماعي. لذا ينبغي على المؤسسات الاخرى ان تنهض بمسؤولياتها وما تولده من مشكلات تفرض على هذه المؤسسات مجتمعه ان تتكامل بفاعليه وتتحمل مسؤولياتها تجاه توجه وضبط سلوك الافراد والجماعات بحيث تغرس فيهم الاتجاهات والتوجهات المرغوبة من قبل المجتمع.

خامساً: أسباب ضعف المؤسسة التربوية في اداء مهامها التربوية بعد عام 2003:

يمكن بيان أهم أسباب ضعف المؤسسة التربوية في اداء مهامها التربوية بما يلي:

1. ضعف الكفاءة بعض المعلمين والمدرسين. حيث يؤدي المعلم دوراً هاماً في العملية التعليمية والتربوية وفي رعاية النمو النفسي وتحقيق الصحة النفسية للتلاميذ والتلاميذ بدورهم يتأثرون بمعلمهم ويتقمص البعض منهم شخصيته وسلوكه. لذا وجب ان تتوفر في المعلم المقومات الضرورية للنجاح في عمله الذي يقوم على فهم طبيعة التلاميذ ورغباتهم وميولهم ومستوياتهم العقلية وحاجاتهم النفسية والاجتماعية [28]. وقد اشارت العديد من الدراسات الى ان التلاميذ يحبون بعض المواد الدراسية او يبغضونها بسبب نوعية العلاقة التي تربطهم بمعلمي هذه المواد [29]. وفي دراسة استطلاعية قامت بها الاذاعة الامريكية حول اتجاهات التلاميذ فيما يفضلونه في معلميهم جاءت على النحو الاتي: التعاون، الروح الديمقراطية، والعطف واحترام شعور الاخرين، الصبر. وفرة الميول والاهتمامات، حسن المظهر ولباقة السلوك، العدالة وعدم التحيز، حلاوة الطبع وثبات السلوك، الاهتمام بمشكلات التلاميذ، المرونة وإظهار التقدير والثناء، الكفاية الممتازة في التدريس [30]. وهناك عدة عوامل تقف وراء فشل وضعف المعلم في اداء واجباته منها [31].

- تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وممارسة المعلم ضرب بعض التلاميذ من اجل هذا المقصد.
- عدم الاعداد التربوي والتعليمي الكافي للمعلم.
- سوء معاملة بعض المعلمين وقسوتهم، يجعل من المدرسة منبرا شرطيا للألم والعقاب.
- ازدحام القاعات الدراسية بأعداد كبيرة من التلاميذ يعوق قدرة المعلم على رعاية تلاميذه والاهتمام بهم.
- عدم قدرة المدرسة على الاكتشاف المبكر لبعض الحالات المنحرفة بالتالي تفاقمها وصعوبة علاجها من قبل المعلم او غيره في المدرسة.

2. المناهج الدراسية: اذا كانت المناهج الدراسية وطرق التدريس لا تستجيب لحاجات التلاميذ ولا تساير ميولهم ومستوياتهم وقدراتهم وبعيدة عن واقع حياتهم ومشكلاتهم الحقيقية، ولا تزودهم بالثقافة الصحيحة الواعية ولا تقدم لهم المعلومات بطريقة مشوقة ولا تجدد في اساليبها ووسائلها وانشطتها بحيث تتماشى مع مختلف المستويات والميول العقلية، فأنها قد تجعل من التلاميذ على الاقل يتكاسلون ويكثرون التغيب عن المدرسة ويستهينون بالتعليمات والنظم المدرسية وينفرون منها وربما سلك البعض منهم سلوك غير سوي مثل قيامهم بأعمال العنف والفوضى احتجاجا على انظمتها الدراسية الصعبة [32]. وهنا لابد من القول ان العملية التعليمية في المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم اخلاقية هادفة لكن كثير من المدرسين والمعلمين يرغبون دائما في ان يسيطر تلاميذهم على المواد الدراسية سيطرة اجبارية ولان النظام الاداري مازال يرى نجاح المدرس في مهمته رهنا بعدد الناجحين من تلاميذه في امتحانات اخر السنة الدراسية بصرف النظر عما اكتسبوه من مهارات وميول واتجاهات، وعن مدى استعدادهم لنوع من التعليم.

- عدم قدرة المدرسة على تسهيل اندماج التلاميذ في وسطها الطلابي فلا يقتصر دور المدرسة على المهمة التعليمية والتربوية فقط بل لها دور اجتماعي هام خلال ما تمثله من وسط اجتماعي سليم وقد تفشل المدرسة في اداء هذا الدور اذ لم يندمج التلميذ اجتماعياً مع اقرانه في هذا الوسط ويعزى هذا الفشل الى [33].
- اهمال الانشطة الرياضية ومعسكرات الشباب والرحلات وغيرها من البرامج الترويحية غير التعليمية التي تهدف الى تحقيق مجتمع طلابي متماسك.
- قد يعزى فشل المدرسة في ترسيخ ثقافتها الاجتماعية الى تعارضها مع ثقافة اسرة التلميذ. ولا سيما إذا كانت الاخيرة تتميز بالقوة التي قد تصل الى حد سلب المدرسة دورها في تغيير ثقافة الاسرة وهكذا يبقى التلميذ محاطا بثقافة اسرته فاذا كانت تلك الثقافة جانحة فأنها قد تحول دون ترسيخ ثقافة سوية من جانب المدرسة.

3. قلة اعداد الاختصاصيين الاجتماعيين المعينين في المدارس وعدم توفير الامكانيات اللازمة لأداء دورهم يؤدي الى مشكلات كثيرة ومعتمدة لدى التلاميذ ولا تستطيع ادارة المدرسة والمعلمين معالجتها، وللاختصاص الاجتماعي المدرس دور وقائي وعلاجي وانشائي يبدا باكتشاف مشكلات التلاميذ قبل استفحالها والاهتمام بالمعوقات والصعوبات المدرسية ومتابعة التلاميذ خارج المدرسة واهتمامه بالبرامج الانشائية التي تتيح للتلاميذ اكتساب الخبرات والمهارات والاتجاهات الصالحة التي تزود حياتهم بالمقومات اللازمة لصحتهم النفسية والاجتماعية مثل البرامج المتعددة للنشاط الرياضي والاجتماعي وغيرها.

4. اسراف بعض الادارات المدرسية او المعلمين في القوة والصرامة مع التلاميذ وانزال العقاب بهم بصورة مستمرة وزجرهم كلما ارادوا التعبير عن انفسهم يمكن ان يقود بعض التلاميذ الى الانطواء او الانسحاب من معترك الحياة الاجتماعية او شعورهم بالذنب او

كره السلطة او من يمثلها او عدم احترام القوانين والانظمة المدرسية. وهذا سيتبنى أثره في عدم احترام السلطة الخارجية والمعايير الاجتماعية المرعبة في المجتمع. وان تهاون وتساهل الادارة المدرسية في تطبيقها للأنظمة المدرسية سيكون له اثر سيء على مجرى العملية التعليمية ويشجع التلاميذ على التغيب والهروب واتخاذ سلوكيات غير مشروعة للحصول على النجاح كل هذا يقودهم الى السلوك الاجتماعي الذي تعد بداية الطريق للانحراف.

فقد اثبت التاريخ عدم جدوى القوانين التي تقوم على القمع، وحجرة الدراسة ليست مجرد مكان يمارس فيه التدريب على النظام بل هي قطاع للحياة يوجه فيه التلاميذ نحو معايير السلوك وبهذه الطريقة يستطيع المعلم ان يزود تلاميذه بالمعلومات وبالمثل العليا معا [34].

سادساً: أهم المخاطر التي تعتمدها المؤسسة التربوية (التعليمية) في المجتمع:

1. يرى البعض ان المؤسسة التعليمية قد تكون جهازاً يؤدي الى تكوين وعي زائف او الى تزييف الوعي الاجتماعي من خلال العلاقة بين المنهج والمعلم والتلميذ. ومن المتوقع ان يسهم التعليم في صياغة شخصية المواطن المستقبلية، الا انه في بعض الاحيان يعكس مصالح الطبقة المسيطرة، وقد اظهرت دراسة للدكتور عبد الباسط عبد المعطي ان التعليم نظاماً وعملية ومخرجات يسهم في تزييف الوعي الاجتماعي للتلاميذ [35].
2. تفقد المدرسة وظيفتها الاجتماعية والثقافية ويتضاءل دورها التربوي حين تحث على التعصب والتفكير واشاعة الطائفية العقائدية والسياسية بدلا من أن تنمي علاقات التضامن ومشاعر الانتماء للمجتمع، واعلاء قيمة الوطن.
3. كذلك تفقد المدرسة وظيفتها التربوية حين يتعمدوا بإصغاء مناهجها على التزام مبدأ التجهيل بالأخر ثقافة وتاريخاً، بحيث تظل جماعات المجتمع واطيافه في حالة اغتراب عن بعضها مما يشجع على تكوين صور نمطية غير حقيقية تسمم الثقافة الوطنية وتشجع على العنف والعدوان.
4. التأكيد على الماضي بدلا من الحاضر والمستقبل وعلى نحو يجعل نظامنا التربوي خارج العصر كما يجعله مستهدفاً من قبل الاجهزة الاجنبية التي تراه مختلفاً فتعمل على زيادة تخلفه وتسميم مضمونه باسم التحديث.

سابعاً: آثار ونتائج فشل المدرسة في اداء مهامها التربوية التعليمية:

ينطوي فشل المدرسة في اداء مهامها التربوية والتعليمية على الاثار والنتائج التالية [36]:

1. فشل المدرسة في ترغيب التلاميذ الى الدرس وحضوره وتشجيعهم وترغيبهم بالحياة العلمية سيقود الى احباطات لدى بعضهم وضعف في علاقاتهم مع المدرسة وينتهي ذلك الى استهانتهم بها وبنظمها وتسربهم وربما ترك بعضهم لها، وهنا تؤدي المدرسة الى خسارة المجتمع لشريحة اجتماعية يفترض ان تقدهم باعتبارهم موردا بشريا يسد حاجة المجتمع من الايدي العاملة المؤهلة علميا وربما تساهم في تحويل بعضهم الى فئة من الناجحين الذين يتحولون الى مجرمين يعادون المجتمع.

2. عدم قيام المدرسة بمهامها التربوية والاجتماعية والثقافية والعلمية بشكل سليم يعني عدم توصل قواعد المجتمع ومثله الى التلاميذ الامر الذي يشكل خطراً على الضبط الاجتماعي Social Control.

3. عدم قدرة المدرسة على الوقوف ضد اساليب السلوك الوافدة والشائعات والدعايات الضارة يعني ان بعض التلاميذ سيكونون فريسة لأخطارها ما يترتب عليه اتجاههم نحو الادمان والفساد والسرقة وارتكاب مختلف الجرائم.

4. عدم قدرة المدرسة على تشخيص مكامن الخطر فيها ولاسيما بعض جماعات التلاميذ التي تقوم بتخريب العملية التعليمية وتشجع التسرب ونشر اساليب السلوك السيء سيقود بعض التلاميذ نحو هذه الجماعات وبالتالي تفشل المدرسة في مهامها التي وجدت من اجلها.

ومما تقدم فأن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي تلي الاسرة في مسؤوليتها واهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية ، بالإضافة الى دورها بوصفها مؤسسة رسمية مكلفة من قبل المجتمع بوظيفة التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي للناشئة وتعلمهم الادوار الاجتماعية الجديدة، وتكسبهم مزيداً من القواعد الاجتماعية وتعلمهم معنى الحقوق والواجبات والتعاون والضبط وفيها يتفاعل التلاميذ مع مدرسهم بوصفهم قيادات جديدة ونماذج سلوكيه يقتدي بها، ويتأثرون بالمنهج الدراسي فيزدادوا علماً وثقافة وتنمو شخصياتهم من كافة جوانبها [37]. فالمدرسة لها وظائف ثقافية وتعليمية واخرى تربوية واجتماعية غير ان بعض المدارس لا تولي الاهتمام الكافي لأهدافها التربوية والاجتماعية وتعطي جل اهتمامها للأهداف التعليمية الامر قد يرجع الى ضعف اجهزتها الادارية او عدم كفاءة مدرسيها. وبذلك فهي تؤشر فشلاً كبيراً في اداء مهامها ينعكس على تلاميذها، يتمثل في الهروب منها الى حيث يجدون اشباعاً لحاجاتهم بممارسة ألوان من النشاط الذي قد لا يقره المجتمع [38].

ثامناً: مصادر الضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية:

تستطيع المؤسسة التربوية أن تلعب دوراً معتبراً في تغيير النظام الاجتماعي ويمتلك هذا النسق قوة باعتباره مؤسسة وخاصة المؤسسات التربوية كالمدارس والمؤسسات الاجتماعية هي وكالات شبه مستقلة وليدها الحرية في اختيار المعايير والقوة احد الركائز التي تستند اليها عملية الضبط الاجتماعي فهناك الكثير من القواعد واللوائح والطرق التي يراها النسق التربوي ملائمة للأوضاع معينة ومحددة نجد المؤسسة التربوية تميل الى استخدام القوة كأساس في الضبط التربوي في بعض الاحيان.

ويكمن الضبط التربوي عند الاجهزة الادارية التي تضمها المؤسسات التربوية ويحمل المدرسون القرارات اليومية المتعلقة بالعملية التربوية للطلاب والتي تتطلب من الطلبة الاستجابة اليها وتتطلب بعض القرارات من المدرسين تطبيقها رغم عدم وجود وضوح لفهم مقاصدها وتشترك الادارة مع المدرسين في مثل هذه الوضعيات لشرح اهداف مثل هذه القرارات ويحاول المدرسين

تقديم بعض الاستشارات الى الاداريين. وهذه الطريقة تفي نقل جزء من مسؤوليات المدرسين الى الاداريين والمدرسين لهم سلطة على الاطفال لا يمتلكها الاباء عليهم، فهم يمارسون الضبط وتوجيه السلوك بصورة فاعلة على الطلبة، وهناك تحديات لممارسة الضبط فمنهم من يعتقد ان ممارسة الضبط الالتزام ضرورية في العملية التربوية، ومنهم من يرى ان العملية الديمقراطية هي الوظيفة النموذجية لعملية الضبط للنسق التربوي. وهناك بعض الجهات اعطت للنسق التربوي حرية لاستخدام القوة في المدرسة التربوية عن طريق فرض العقوبات الصارمة في بعض الاحيان. ونجد ان هناك ميلا لدى بعض المجتمعات الحديثة الى استخدام النموذج الديمقراطي كمشاركة الطلاب في القرارات التي تتعلق بالعملية التربوية [39].

كذلك تنحصر وظيفة النسق التربوي في حل المشكلات التي تواجهها العملية التربوية وتلعب بعض المجتمعات المحلية دورا في الموافقة على قبول المدرس في مناطقها وقد طورت هذه المجتمعات مجالس المدارس التي تساهم فيها المدرسة والسكان المحليين واصبح المدرس المرغوب مدعما في المجتمعات المحلية، وهذه قوة مضافة الى القوة الرسمية في استخدام الضوابط الرسمية وغير الرسمية في العملية التربوية، وتناقش هذه المجالس المتكونة من المدرسين والاباء مشاكل الطلبة لأجل الوصول الى حلول مناسبة للمدرسة والعملية التربوية والى الاسرة والمجتمع المحلي[40].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا متى ينحرف الفرد عن قيم ومعايير وقواعد مجتمعه؟

والاجابة على السؤال لا ينحرف الفرد عن قيم وضوابط مجتمعه بدافع مزاجي او رغائبي او عشوائي. بل طبقاً لخضوعه لمتغيرات عديدة منها ماهي تنشئيه ومنها ماهي نسقية وأخرى بنائية وبعضها اجتماعية (مجتمعية) جميعها تدفع الفرد للانحراف عن ضوابط مجتمعه وهي [41]:

1. عندما لا تمثل معايير وقواعد وقيم المجتمع روح العصر.
2. عندما تكون المعايير والقيم والقواعد صارمة وجافة في ضبطها للناس.
3. عندما يكون مستوى العيش اعلى من مستوى الدخل الفردي.
4. عندما تكون صفوة المجتمع فاسدة.
5. عندما ينشر الفساد بين قادة التنظيمات الرسمية.
6. عندما يكون الاب فاشلا في تربية ابنائه او مهملا لهم.
7. عندما تكون الام منشغلة عن تربية ابنائها.
8. عندما يحصل انقلاب أمنى في المجتمع.
9. عندما تضعف الضوابط العرفية في ضبط افراد المجتمع.
10. عندما يضعف الوازع الديني عند الفرد.
11. عندما تطغى الماديات على المعنويات في تفكير الناس وسبل تفاعلهم.
12. عندما تنشر البطالة في المجتمع.
13. عندما ينشر الفقر وتسع الفجوة بين الفقراء والاغنياء.
14. عندما تنشر الامية بين الناشئة.

15. عندما تقل الوسائل الترفيهية البريئة.
16. عندما تتفكك الاسرة.
17. عندما يحصل التفكك الفردي (الوحدانية والتفرد والانتحار).

تاسعاً: دور المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد:

إنّ وظيفة المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد من الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تأخذ مداها التربوي ابتداءً من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي مرسخة في نفوس النشئ الجديد القيم التربوية الايجابية التي تحارب الفساد بعده سلوكاً منافيا للأخلاق وقيم المجتمع العراقي، وكذلك بعده تحدياً صارخا للمنظومة التربوية التي طالما سعت إليها المؤسسة التربوية العراقية خلال تاريخها الطويل، التي عرفت من خلاله رصانتها المعرفية والأخلاقية التي تخرجت منها أجيال تحمل مبادئ الأمانة والأخلاق التي تصون الإنسان وتجعله أكثر حرصاً على امن المجتمع وسلامته ومن هنا ينبغي إعطاء هذه المؤسسة دورا قياديا واهتماما كبيرا في بناء جيل يؤمن بالبناء والنزاهة والحرص على المجتمع وتزاد هذه المهمة اليوم أكثر من إي وقت مضى، وقد أصبحت آفة الفساد تهدد المجتمع بكامله وتعمل على نخر بنائه الاجتماعي في كل لحظة، وتعطل أي خطوة تجاه تنميته وتقدمه، فازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وانتكست القيم الأخلاقية حتى أضحى الفساد حالة معاشه لا يخجل منها من يقوم بممارسته من المسؤولين بمواقعهم المختلفة لذا فان إعطاء المؤسسة دور محاربة الفساد يمثل تطوراً مميزاً في إنقاذ المجتمع من شروره وتداعياته الخطرة على الفرد والمجتمع، وتزداد الحاجة الى ذلك مع تزايد وعي المخططين التربويين بحاجة المجتمع العراقي للإصلاح لا سيما انه يعاني بشكل غير مسبوق من آفة الفساد، التي باتت تقلق المجتمع وتؤرقه، ونظرا لانتشار الفساد في مؤسسات المجتمع الرسمية كافة، ينبغي التصدي لهذه الظاهرة بوضع آليات إجرائية يمكن أن تنتج عنها منظومة قيم جديدة، تعمل على إيجاد الوسائل الأساسية الناجعة لمكافحة الفساد في المجتمع، ولما كانت المؤسسة التربوية من الناحية الاعتبارية وأهميتها الوطنية تحتل الأولوية في إطار بناء منظومة قيم ايجابية في المجتمع، باستحضار القيم الايجابية وصياغتها وتقديمها الى المجتمع بطرق فاعلة تكون مقبولة من قبل إفراد المجتمع ويمكن توصيلها للجيل الجديد بمنهجية حديثة، وهذه المحاولة يمكن أن تقود المؤسسة التربوية الى وضع استراتيجية تربوية وطنية تفعل فيها القيم الاجتماعية الايجابية التي ترفض الفساد وتجعله سلوكا معيبا في الوسط الاجتماعي العراقي وعلى نطاق واسع ،ولاسيما بين الأجيال الجديدة التي ينبغي أن تربى على قيم أخلاقية تكون بمثابة مناعة ذاتية ضد كل إشكال الفساد. وتعمل أيضا على تعزيز قيم المواطنة.

عاشراً: آليات المؤسسة التربوية في مكافحة ثقافة الفساد في المجتمع:

عند وضع آليات مكافحة ثقافة الفساد ينبغي أن تكون العملية التربوية متجددة وتخاطب عقول أجيال الجديدة بلغتها من خلال وضع مناهج تربوية ترسم ملامح المجتمع المدني الذي يقوم على القانون، وهذا الأمر يتطلب وضع سياسة تربوية رصينة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع كافة، وهذا لا يتم إلا وفق خطة تنموية تنهض بالمجتمع وثقافته، ومع هذا يمكن للمؤسسة التربوية العمل

على وضع آليات إجرائية لتأسيس ثقافة تحارب الفساد وتعده امراً معيباً لا تقبله القيم الوضعية والإلهية، ويمكن صياغة بعض المقترحات في هذا الاتجاه وكما يلي [42]:

1. تقوم المؤسسة التربوية بتعزيز قيم الشعور بالمسؤولية لدى الأجيال الجديدة وبناء صورة ايجابية عن دور النزاهة وضرورة مساندتها من قبل المجتمع، أي خلق وعي ايجابي اتجاه دور الرقابة وتعليم التلاميذ ضرورة عدم السكوت عن أي ظاهرة تلحق ضررا بالمجتمع (أي التخلص من مقولة: هذا الأمر لا يخصني).
2. وضع مواد دراسية تدمج مع التربية الوطنية والدينية تعزز القيم الايجابية والحضرية في السلوك، وتحارب كل السلوك القائم على التعصب والولاء القرابي الذي يمثل أحد الوسائل البارزة الدافعة الى الفساد في المجتمع.
3. تعزيز القيم الدينية والأخلاقية، ورسم صورة ايجابية عقلانية لدى الطلبة في المراحل المختلفة عن دورهم الاجتماعي والأخلاقي الذي يفرضه الدين والأخلاق والعرف عليهم في محاربة كل مظاهر الفساد بطريقة أخلاقية وبطريقة حضرية تعيد للشخصية العراقية اعتبارها بعد تعرضها لنكسات خطيرة في أثناء حقبة الحصار والحروب.
4. بناء منظمة تربوية حديثة وإرساء قواعد منهجية جديدة يتمكن خلالها المعلم والمؤسسة التربوية من فهم لغة الأجيال الجديدة، المتأثرة بوسائل الاتصال المختلفة والخروج من قفص الثقافة المحلية الى أطار الثقافة الوطنية من خلال بناء مفاهيم جديدة ترفض السلوك المنحرف والعمل على توعية الشباب بان أي اعتداء على الممتلكات العامة هو اعتداء شخصي على المواطن العراقي وحقوقه، وهذه القيم والمعايير ينبغي أن يشار لها ضمن خطة تربوية ناجحة تعتمد على معايير أخلاقية يضعها تربويون ذو اختصاص عالي الدقة.
5. العمل على الإفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال توظيف المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد في مجتمعاتها.
6. العمل على ربط برامج المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد بعمل المؤسسات الأخرى بحيث يكون هناك تفاعل وتوازن في العمل بهذا الجانب.
7. ضرورة قيام وزارة التربية بتأسيس هيئة تربوية على مستوى البلد لوضع مشروع وطني تربوي يكافح ويحارب الفساد بكل أنواعه وربط هذا المشروع ببرامج التنمية.
8. تأسيس دائرة إعلامية تربوية تكون مهمتها تدعيم القيم الاجتماعية والتربوية على أن توضع سياسة إعلامية من قبل متخصصين بالإعلام والتربية وعلم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا بطريقة تحاكي ثقافة المجتمع وفهم المتغيرات المؤثرة في الشخصية العراقية في المرحلة الحالية.

احدى عشر: الرؤية السوسيوانثروبولوجية للمؤسسة التربوية ودورها في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع العراقي:

شكلت المؤسسة التربوية منذ البدايات الاولى الاساس في بناء المجتمع واعداد الاجيال التي تبنى المجتمع على اسس صحيحة، وبذلك تعد المدرسة اللبنة الاولى في هذا المجال فالطالب والمدرس يشكلان حلقة مشتركة لابد من الاهتمام بهما واعدادهما اعداداً جيداً لان كل شيء فيه تقدم وتطور هو نتاج لجهود هذه المدارس فالمدرسة التي تضم برامج ومناهج وخطط منظمة ومتلائمة مع العصر يمكن ان تنهض بالمجتمع نحو الافضل.

لذلك شهد واقع التربية والتعليم ضعفاً وتراجعاً كبيراً واضحاً في الآونة الاخيرة ولا سيما بعد عام 2003 اذ شهد هذا الواقع غياب الرؤية والاستراتيجيات المناسبة التي تخدم العملية التربوية فكثير من المدارس افتقرت الى عمليات التجديد وما زالت بناء قديم ومتهرئ وهناك مدارس اخرى من زخم في عدد الطلاب مع وجود الدوام المزدوج في اكثر من مرحلة مع قلة الكفاءات التدريسية وغياب التخصص الناجح، الامر الذي ادى الى نتائج مخيبة للآمال على مستوى العلمي اذ شهدت المؤسسات التربوية تراجعاً في مستوى النجاح والمعرفة على المستوى المحلي والخارجي اذ ما تمت المقارنة بيننا وبين الدول المجاورة والمتقدمة التي تستعمل انظمة تربوية عالية المستوى باستخدام التكنلوجيا والتقنيات الحديثة والاساليب التربوية الصحيحة وهذا الحال دفع الكثير من الاسر الى الاعتماد على الدروس الخصوصية التي ارهقت كاهل الاسر مما يدفعون مبالغ مالية في تعليم ابنائهم مع غياب الرقابة الحكومية بهذا السلوك ازدادت المشكلات سوءً وبدأت البعض المنحازين بالتعليم بأنشاء مدارس اهلية ومعاهد تعليمية بأسعار مرتفعة جداً مما اسهم في تراجع في مستوى التعليم الحكومي والاهلي على حد سواء.

لذلك فأن هذه الاوضاع المتردية على مستوى التعليم خلقت جيل غير منضبط لا يشعر بالمسؤولية التربوية، وبعض المدارس شهدت التهرب الدراسي من اجل العمل بأعمال خطيرة وشاقة من اجل سد رمق العيش لعوائلهم وعدم قدرتهم على تكاليف الدراسة والبعض من اتجه اتجاهاً منحرفاً كالتسول وممارسة بعض الاعمال المشبوهة وهذا الامر كله ادى الى ضعف في الضبط الاجتماعي نتيجة عدم السيطرة الاسرية التي هي الاخرى لا تخلو من مشاكل وخلافات في ظل هذه الظروف التي يعيشها المجتمع. مع غياب الدور التربوي للمدرسين وعدم ادراكهم الحقيقي في توجيه الطلبة بشكل تربوي ومتابعتهم والاهتمام بهم في مشاكلهم وتقديم النصح والارشاد اليهم لذلك لابد ان يكون هناك تظافر لجميع الجهود سواء كانت على مستوى الحكومة والمجتمع في الاهتمام بالمدرس والطالب ودعمهما بكل ما يحتاجون من مستلزمات تنهض بالواقع التربوي وتعيد للمؤسسة التربوية مكانتها وهيبتها التي من شانها ان تحافظ على بناء المجتمع عن طريق اعداد جيل واعي ومثقف يعمل على تقدم وتطور المجتمع.

ولا ننسى في هذا الصياغ الدور المحوري والمركزي لوزارة التربية وكل الوزارات ذات العلاقة في تقديم الدعم المناسب في نهضة المدارس النموذجية ومختبرات علمية واعداد دورات ملائمة

للمدرسين ومتابعة اي خلل يحدث في المدارس من خلال تقييم مستمر ودور المشرفين يحتم متابعة المقصرين وتقديم التقارير الموضوعية التي تعالج الاسباب والمعوقات التي تواجهها المؤسسة التربوية.

توصيات البحث:

1. على وزارة التربية تقع مسؤولية كبيرة في اعداد الكوادر التربوية والمناهج التربوية والاهتمام بالمدرس والطالب بما يسمح في استمرار وديمومة العطاء والنجاح.
2. ضرورة اهتمام الحكومة بالمؤسسات التربوية وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والمهمة التي تدعم المؤسسة وتخصيص الاموال اللازمة لذلك.
3. العمل الجاد في متابعة التطورات الحاصلة في المجال التربوي على المستوى العالمي وتقديم كل ما يمكن ان يحقق مستوى عال من المعرفة والتربية.
4. استخدام الاساليب التربوية الصحيحة والحديثة والابتعاد عن الاساليب القديمة التي لا تخدم العملية التربوية.
5. ضرورة قيام كل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بدورهم الفعال في دعم المؤسسة التربوية والنهوض بها نحو الافضل.
6. على كافة الاسر التعاون مع المؤسسات التربوية في الحفاظ على المنهج التربوي السليم والابتعاد عن التدخلات التي من شانها اضعاف المؤسسة التربوية كالتدخلات القانونية والحزبية.

الهوامش:

(1) انتوني كدنز . علم الاجتماع . ترجمة د. فايز الصياغ . بيروت . المنظمة العربية للترجمة، ط1 ،2005،ص537.

(1)Hills P.J – A Dictionary of Education, London _ Rutledge and Kegan Paul1958p137،.

(1)Ibid, (Gouldj. And kolbw.l ,1964, p227

(1) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة ،1987 ,ص510.

(1) دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية , 1986 ,ص177.

(1) دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية , 1986 ,ص177.

(1)جي روشيه، مدخل الى علم الانثروبولوجيا العام، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان , 1983 ,ص45-55

(1) ابراهيم مدكور وآخرون. معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977,ص213.

(1) عائشه السيار، الطفولة والتنشئة الاجتماعية، بحوث ودراسات الاسرة والطفولة، الكويت، 1986,ص198.

(1) د. محمد الشناوي، وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان ،2001,ص34.

(1) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978 ,ص373.

(1) حسين عبد الحميد احمد رشوان، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، ط3، المكتب الجامعي الحديث، 2010,ص199.

(1) قيس النوري، المدخل إلى علم الإنسان، ط1، بغداد، ,1983, ص240,.

(1) Ross. Edward Allworth: social control Survey of the foundations of order, the Mac Milan company, London, 1969, p320.

(1) فادية عمر الجولاني، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1993,ص390.

(1) ابراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، ط2. دار الجيل. مكتبة الرائد العلمية بيروت عمان ،1996 ,ص162.

(17) مجيد حميد عارف، الانثروبولوجيا التربوية. مطابع جامعة الموصل. الموصل ،1989.

(18) مصدر سابق، ص19.

(19) مصدر سابق، ص20.

(20) مصدر سابق، ص21.

(21) مصدر سابق، ص22.

(22) خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي. ندوة فكرية حول الامن الاجتماعي بيت الحكمة، بغداد 1996,ص67.

(23) سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

(24)سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

(25) السيد علي شاه وفادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي. مكتبة ومطبعة الاشعاع الاسكندرية 1997,ص233.

(26) سلوى علي سليم، الاسلام والضبط الاجتماعي مكتبة هبة القاهرة 1985,ص182.

(27)سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

(28) عمر بشير الطويبي، التدريس والصحة النفسية للتلميذ. مطابع الجماهيرية. طرابلس ليبيا، 1990,ص7-28.

(29)السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987,ص67.

(30)محمود حسن، الاسرة ومشكلاتها. دار النهضة العربية للطباعة والنشر القاهرة. 1981,ص414.

(31) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 2001 ,ص87.

(32) مصطفى احمد، التكيف والمشكلات المدرسية. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1990 ,ص98.

(33) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة ،1987 ,ص50.

(34) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، مصدر سابق، ص78-79.

[35]عفاف عبد العليم، ابراهيم ناصر، ص272.

[36] خالد فرج الجابري، مصدر سابق، ص71.

[37] محمد عامر ابو المجد، دور الخدمة الاجتماعية في حماية البيئة. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996,ص48.

[38] غني ناصر حسين القريشي. الضبط الاجتماعي ط1. دار صفاء للنشر. عمان 2011,ص20.

[39]صبيح عبد المنعم احمد. الضبط الاجتماعي. مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد، 2009 ,ص97.

[40] مصدر سابق، ص97.

[41]معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، ط1، 2006 ,ص109-110.

[42] عبد الواحد مشعل، دور المؤسسة التربوية في محاربة الفساد، جريدة الصباح، العراق- بغداد،25 آب 2019,ص294.

Resources

1- Anthony Cdens - Sociology - Translation by Dr. Fayez Al-Sayegh - Beirut - Arab Translation Organization, I1, 2005.
2- Hills P.J. A Dictionary of Education, London _ Rutledge and Kegan Paul1958.,
3- Ibid, Gouldj. The government's support for the government's work in the country is a very good one.
4- Mr. Hanafi Awad, Educational Sociology, I2, Library and Wahba, Cairo, 1987.
5- Duncan Michel, Sociology Dictionary, translated by Dr. Ihsan Mohammed al-Hassan, Dar al-Talaa, Beirut, Lebanon, second edition, 1986.
6- Duncan Michel, Sociology Dictionary, translated by Dr. Ihsan Mohammed al-Hassan, Dar al-Talaa, Beirut, Lebanon, second edition,1986
7- G. Rocher, Introduction to General Anthropology, Translated by Mustafa Dandeshli, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon, 1983,
8- Ibrahim Medkur et al. Dictionary of Social Sciences, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1977.
9- Living with car, childhood and socialization, family and childhood studies, Kuwait, 1986.
10- D. Mohammed Al-Shanawi, et al., Child Socialization, Sana'a Publishing and Distribution House, Amman, 2001.
11- Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social ScienceS Terminology, Beirut, Library of Lebanon, 1978.
12- (10) Hussein Abdelhamid Ahmed brishoun, ethropological anthropology in theory and applied areas, T3, modern University Bureau, 2010.
13- measured measures, entrance to anthropology, 1, Baghdad, 1983, 240.
14- Ross. Edward alworth: social contract survey of the foundations of ordiner, the Mac Milan company, London, 1969.
15- faddiser Omar al - gulani, principles of sociology, Alexandria University Foundation, 1993.
16- Ibrahim Nasser, educational sociology, 2. Dar - jelle. The library of the Beirut scientific pioneer, 1996,
17- unidentified, Arif, educational prophylactic. The University of Mosul. Mosul, 1989.
18- Khaled Faraj al-Jabri, the role of law enforcement institutions in social security. Intellectual symposium on social security House of Wisdom, Baghdad, 1996.
19- Samia Mohammed Jaber, Law and Social Controls is the entry point of sociology to understand the balance in society. Alexandria University Knowledge House, 1992.
20- Samia Mohammed Jaber, law and social controls the entrance to sociology to understand the balance in society. Alexandria University Knowledge House, 1992.
21- (18) (Mr. Ali Shah and Fadia Omar Al-Joulani, Educational Sociology. Library and Radiation Printing Press Alexandria 1997.
22- (19) Salwa Ali Salim, Islam and Social Control Library of Heba Cairo 1985, p. 182.
23- (20) Amaya Mohammed Jaber, law and social controls the entrance to sociology to understand the balance in society. Alexandria University Knowledge House, 1992, p. 222.
24- (21) Omar Bashir Al-Toabi, teaching and mental health of the student. Mass presses. Tripoli, Libya, 1990.
25- (22) By Sayed Hanafi Awad, Educational Sociology, I2, Library of Wahba, Cairo, 1987.
26- (23) Mahmoud Hassan, the family and its problems. Arab Renaissance House for Printing and Publishing Cairo. 1981.
27- (24) Jalaluddin Abdul Khaleq and Mr. Ramadan, crime and deviation from the perspective of social service. Modern University Office Alexandria 2001.
28- (25) Mustafa Ahmed, adaptation and school problems. Alexandria University Knowledge House, 1990.
29- (26) Mr. Hanafi Awad, Educational Sociology, I2, Library and Wahba, Cairo, 1987.
30- (27) Mohammed Amer Abu al-Majd, the role of social service in environmental protection. Alexandria University Knowledge House 1996.

31- (28) Ghani Nasser Hussein al-Quraishi. Social control i1. Safaa Publishing House. Amman 2011.
32- (29) Sobeih Abdel Moneim Ahmed. Social control. Iraq Center for Research and Strategic Studies. Baghdad, 2009,
33- (30) Maan Khalil Omar, Social Control. Al Shorouk Publishing and Distribution House. Amman, I1, 2006,
34- (31) Abdul Wahid Mashal, The Role of the Educational Foundation in The Fight against Corruption, Al-Sabah Newspaper, Iraq, Baghdad, August 25, 2019.

المصادر

1- انتوني كدنز . علم الاجتماع . ترجمة د. فايز الصياغ . بيروت . المنظمة العربية للترجمة، ط1 ،2005,ص537.

2- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة ،1987 ,ص510 .

3- دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية , 1986 ,ص177 .

4- دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية , 1986 ,ص177 .

5- جي روشيه، مدخل الى علم الانثروبولوجيا العام، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان , 1983 ,ص45-55

6- ابراهيم مدكور وآخرون. معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977,ص213 .

7- عائشه السيار، الطفولة والتنشئة الاجتماعية، بحوث ودراسات الاسرة والطفولة، الكويت، 1986,ص198 .

8- د. محمد الشناوي، وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان ،2001,ص34 .

9- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978 ,ص373 .

10- حسين عبد الحميد احمد رشوان، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، ط3، المكتب الجامعي الحديث، 2010,ص199 .

11- قيس النوري، المدخل إلى علم الإنسان، ط1، بغداد، ,1983, ص240.,

12- فادية عمر الجولاني، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1993,ص390.

13- ابراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، ط2. دار الجيل. مكتبة الرائد العلمية بيروت عمان ،1996 ,ص162.

14- مجيد حميد عارف، الانثروبولوجيا التربوية. مطابع جامعة الموصل. الموصل ،1989.

15- خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي. ندوة فكرية حول الامن الاجتماعي بيت الحكمة، بغداد 1996,ص67.

16- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

17- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

18- السيد علي شاه وفادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي. مكتبة ومطبعة الاشعاع الاسكندرية 1997,ص233.

19- سلوى علي سليم، الاسلام والضبط الاجتماعي مكتبة هبة القاهرة 1985,ص182.

20- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع لفهم التوازن في المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1992,ص222.

21- عمر بشير الطويبي، التدريس والصحة النفسية للتلميذ. مطابع الجماهيرية. طرابلس ليبيا، 1990,ص7-28.

22- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987,ص67 .

23- محمود حسن، الاسرة ومشكلاتها. دار النهضة العربية للطباعة والنشر القاهرة. 1981,ص414.

24- جلال الدين عبد الخالق والسـيد رمضـان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 2001 ,ص87.

25- مصطفى احمد، التكيف والمشكلات المدرسية. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1990 ,ص98.

26- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة ،1987, ص50 .

27- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، مصدر سابق، ص78-79.

28- عفاف عبد العليم، ابراهيم ناصر، ص272.

29- خالد فرج الجابري، مصدر سابق، ص71.

30- محمد عامر ابو المجد، دور الخدمة الاجتماعية في حماية البيئة. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996,ص48.

31- غني ناصر حسين القريشي. الضبط الاجتماعي ط1. دار صفاء للنشر. عمان 2011,ص20.

32- صـبيح عبد المنعم احمد. الضـبط الاجتماعي. مركز العراق للبحوث والدراسـات الاسـتراتيجية. بغداد، 2009 ,ص97.

33- معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، ط1، 2006 ,ص109-110.

34- عبد الواحد مشـعل، دور المؤسـسـة التربوية في محاربة الفسـاد، جريدة الصـباح، العراق- بغداد،25 آب 2019,ص294.